الباب الخامس

البطالة والعرب والدول النامية

مفهوم البطالة في الشريعة الإسلامية

فطنت الشريعة الإسلامية الغراء إلى مشكلة البطالة ، وبينت مفهومها وطرق الوقاية منها ومنهج الحد منها في إطار دقيق عز أن نجد له مثيل فلقد حث الإسلام أهله على العمل والكسب ونهى عن البطالة بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو هريرة (لئن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره ، فيتصدق منه ، فيستغني به عن الناس خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه ذلك فإن اليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول)[11].

البطالة في الدول النامية

تعتبر مشكلة البطالة في الدول النامية من المشكلات المستعصية ، لذلك نجد أن معدلات البطالة فيها أكثر ارتفاعاً من الدول المتقدمة والدول الصناعية ،ذلك أن البطالة في الدول النامية تعد انعكاساً لمشكلة أكبر هي مشكلة التخلف في حين أن البطالة في حالة البلدان الصناعية تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراسمالي بالاضافة إلى أن البلاد المتقدمة تضع نظماً للحماية الاجتماعية للعاطلين فى شكل إعانات ومشروعات الضمان الاجتماعي وهي توفر حدوداً دنيا انسانية لمعيشة العاطلين أما في حالة

[11]- رواه الترمذي :الجامع الصحيح– تحقيق أحمد شاكر . ص 226.

الدول النامية فلايوجد مثل هذه الأنظمة ومن هنا تكون البطالة معناها الجوع والحرمان والمعاناة والتسول .[12]

الجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الدول النامية حتى سنة 1990 (% من قوة العمل)[13]

الدولة	1981	1985	1990
النيجر	39.9	56.3	46.8
جزيرة سيشل	3.8	22.5	.....
الصومال	22.3	.....	.....
السودان	.....	21.1	.....
تونس	.....	.....	13.4

[12] – مرسي كمال الدين عبد الغني : الحل الاسلامي لمشكلة البطالة ،الاسكندرية ، مصر ،دار الوفاء ،ط1،2004، ص21.

[13] – مرسي كمال الدين عبد الغني : نفس المرجع ، ص 21.

الملامح الاقتصادية المميزة لاقتصاديات الدول النامية

- ان أهم ما يميز الدول النامية عموماً هو ازدواج الهيكل الاقتصادي أي وجود قطاعين أساسيين كل منهما بجوار الآخر و كنهما يختلفان تماماً في التنظيم وفي وسائل الانتاج .

- الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية فكل أو معظم السلع الصناعية سواء الاستثمارية أو الاستهلاكية ذات منشأ خارجي.

- انخفاض الدخل القومي للفرد ، حيث أن الدخل القومي يمثل الناتج الناشىء من تفاعل ونشاط جميع القوى الاقتصادية في المجتمع مع ملاحظة الحرص التام في استخدام هذا المؤثر عند عمل المقارنات الدولية.

البطالة في الوطن العربي

تعتبر البطالة أحد أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام 2004، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و 20% وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2003، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل

إلى 6.2% ، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه 12.2% وتتزايد سنويا بمعدل 3% وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هو أن 60% تقريباً من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

معدلات البطالة في البلدان العربية خلال الفترة 1984-1993

ان متابعة معدلات البطالة في البلدان العربية تعطي نسباً تقريبية ولا تمثل الحقيقة الكاملة ، وقد تتضارب الأرقام في بعض الأحيان بحسب التصريحات الحكومية أو تلك التي تجريها المنظمات المختلفة التي من شأنها متابعة أحوال البطالة في العالم العربي ، وتأتي فترات ترتفع فيها نسبة البطالة للظروف التي يمر بها كل بلد ، كما أن هناك أيضاً فترات انقطاع المتابعة ، وسوف نحاول رصد ما تيسر لنا عن الفترة 1981 وحتى الآن ،و سوف يتضح لنا كيف تفاقمت البطالة في بعض البلاد على مرور الزمن .

ففي الأردن وصل معدل البطالة الى 8.18 %من قوة العمل عام 1991 ، وفي الجزائر ارتفع المعدل إلى 24.3% عام 1993 وفي المغرب ارتفع إلى 16%عام 1992 ، أما تونس 15% عام 1991 وفي

جمهورية مصر وصل معدل البطالة الى 17.5% طبقاً للنتائج الاولية لبحث العمالة بالعينة للفترة 1992/1989 .[14]

والواقع أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحو التالي:

ا ـ تصل نسبة البطالة حاليًا إلى15% من إجمالي القوى العاملة العربية، أي ما يعادل حوالي 18 مليون عاطل يبحثون عن عمل وقادرون عليه ولا يجدونه، ويتوقع ارتفاع هذا العدد بالنظر إلى أن حجم القوى العاملة العربية في ازدياد مطرد ففي الدول العربية فرادى يتراوح معدل البطالة في الفترة 2000-2003 ما بين 1.1 % و3.9 % من إجمالي القوى العاملة في الكويت، والامارات والبحرين وقطر، وما بين 26 % و 28 % في الجزائر والعراق وفلسطين وتعاني فئة خرجي التعليم العالي من أعلى معدل للبطالة مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، واستفحلت هذه الظاهرة في العديد من الدول العربية؛ حيث تبلغ معدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميين في الجزائر، وخمسة أضعاف في المغرب، وعشرة أضعاف في مصر مما دفع بأعداد متزايدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل

[14] – المرسي كمال الدين عبد الغني : نفس المرجع ، ص23.

إلى 25 مليونًا في عام 2010، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو 3 ملايين عامل سنوياً، ويقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم 15 مليار دولار سنوياً.

ب - غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريباً ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و84% في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت 60% في مصر والأردن وسورية وفلسطين و40% في تونس والمغرب والجزائر.

جـ - تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة 37.8%؛ حيث يوجد بها حاليًا 33.5 مليون عامل، من المتوقع زيادتها إلى 47 مليونًا عام 2010، ثم دول مصر والأردن واليمن والعراق، وبها 25.2 مليونًا تصل إلى 35 مليونًا عام 2010 بنسبة 27.7 %، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها 8.3 ملايين تصل عام 2010 إلى 11.4 مليونًا بنسبة 9.3 % من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم 22.6 مليونًا، على بقية الدول العربية، ومن المنتظر زيادتهم إلى 30 مليونًا عام 2010.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ 20% في اليمن، و21% في الجزائر، و17% في السودان، و9% في مصر، و8% في سورية وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو 330 ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو 700 ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى 3 آلاف فقط.

وكذلك ترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية، وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيراً معدلات البطالة السافرة بين المواطنين.

تحديات التشغيل والبطالة في الدول العربية

برغم أن المنطقة العربية من أسبق مناطق العالم النامي في استحداث وظائف جديدة، فقد استطاعت أن توجد سنويًا ما يزيد عن ثلاثة ملايين وظيفة جديدة، وهو إنجاز كبير، إلا أنه غير كاف، وغير متوازن في البلدان العربية، وتبقى المنطقة في عمومها محتفظة بأعلى معدلات البطالة بين مناطق العالم، إذ تجاوزَ معدلُ البطالة العامة فيها 14%، كما

تبقى المنطقة ذات أعلى المعدلات في البطالة بين الشباب خاصة،إذ تجاوز معدلها 25%.

أهم النظريات المفسرة لمشكلة البطالة :

نعني بالإطار النظري للبحث ، النظرية الاجتماعية التي يمكن تحديدها وتطبيقها على مضمون البحث وهو مشكلة البطالة وأثارها في المجتمعات المأزومة ، إن أقرب نظرية لهذا العنوان أو لموضوع البحث هي نظرية البنية الوظيفية التي ظهرت وذاع صيتها نهاية القرن التاسع عشر ، ومن أهم منظري هذه النظرية عالم الاجتماع البريطاني هربرت سنبسر وبعض علماء الانثروبولوجيا والاجتماع أمثال راد كليف براون وايفانز برتيشارد ولوسي مير ومالينوفسكي وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ، إذاً ما هي المبادئ التي تستند إليها النظرية البنيوية الوظيفية ثم بعد ذلك تطبيق هذه النظرية على مشكلة البطالة وأثارها في المجتمعات المأزومة .

تعتقد النظرية الوظيفية البنيوية بعشر مبادئ رئيسية هي :

1. المجتمع أو الحياة الاجتماعية أو الظاهرة الاجتماعية ، أنما تتأثر بعوامل بنيوية أي عوامل تشتق من طبيعة البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان.

2. أجزاء البناء الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية تكون مترابطة ومتفاعلة بعضها مع بعض ، فأي تغيير يطرأ على أحد العناصر البنيوية التي يتكون منها المجتمع لابد أن يؤثر على بقية العناصر ويسبب تغيرها من شكل لأخر .

3. لكل بناء من أبنية المجتمع أو ظاهرة في المجتمع وظيفة تخدم البناء الاجتماعي فللأسرة وظيفة وللجيش وظيفة وللاقتصاد وظيفة وللدين وظيفة وللقيم والأخلاق وظيفة ... الخ وأداء هذه الوظيفة إنما يخدم المجتمع بأكمله ويساعد على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة .

4. الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها بنى المؤسسات تكون مترابطة ومتكاملة أذ أن كل وظيفة تكمل الوظيفة الأخرى .

5. للبناء الاجتماعي نظام قيمي يحدد الواجبات والحقوق ويوازن بين الأدوار القيادية والأدوار القاعدية ويوازن بين نظام السلطة والمنزلة .

6. العناصر البنيوية للمجتمع وما تتكون من أدوار تكون مكملة بعضها للبعض الأخر حيث أن الأدوار القيادية تكون مكملة للأدوار القاعدية والحقوق تكون متوازنة مع الواجبات .

7. يحلل البناء الاجتماعي إلى مؤسسات اجتماعية صناعية وتحلل المؤسسات إلى الأدوار الوظيفية وتحلل الأدوار إلى الحقوق والواجبات

التي تقود إلى ظهور الشخصية الملتزمة التي يعتمد عليها المجتمع في حياته .

8. هناك نظام سلطة في المجتمع يحدد الأدوار التي تصدر عنها الأوامر والأيعازات وتحدد الأدوار التي تستفيد من هذه الأوامر والايعازات .

9. هناك نظام منزلة يحدد الحقوق والامتيازات والمكافآت المادية والمعنوية التي تمنح للأدوار لكي تؤدي هذه الأدوار وظائفها بصورة دقيقة تخدم الأغراض القريبة والبعيدة للمؤسسات .

10. هناك نظام جزاءات في البناء الاجتماعي يوازن بين الحقوق والواجبات وبين نظامي السلطة والمنزلة وبين الأدوار القيادية والقاعدية .

إن عملية توظيفنا للنظرية البنيوية الوظيفية لموضوع البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة يمكن أن نفسر البطالة بالعامل البنيوي الذي يؤثر على فعالية ونشاط أبناء المجتمع فالبطالة ترجع أسبابها إلى جملة من العوامل البنيوية ذات الصلة القوية بطبيعة البناء الاجتماعي ، الذي يجد العاطل عن العمل نفسه في حدود هذا البناء الذي يؤثر عليه ويحجم كل طاقاته وإبداعاته ، فوجود نظام اقتصادي هزيل وسياسات اقتصادية ضعيفة وعدم تفعيل الفرص الكافية لامتصاص الأيدي العاملة للباحثين عن العمل وكذلك ضعف النظام السياسي الذي لم

يضع الخطط الكفيلة لدرء مشكلة البطالة والحد من تفاقمها كذلك سوء تنظيم المجتمع وعدم وجود عوامل محفزة ومشجعة له وكذلك عدم الانتباه إلى المشاريع الاستثمارية وتوظيف رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية والمشاريع الخدمية التي تصنع فرص العمل، أن مجمل هذه العوامل البنيوية التي مصدرها البناء الاجتماعي هي سبب رئيسي وفاعل في خلق مشكلة البطالة، هذه المشكلة التي ينتج عنها أثاراً سلبية على الفرد والمجتمع .